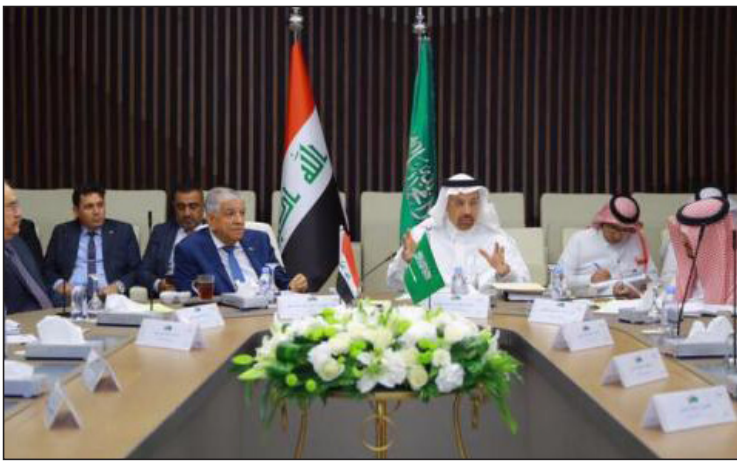


## لتعزيز الأواصر الاقتصادية بين البلدين

## فرص استثمارية بانتظار الشركات السعودية في العراق



بعيدة المدى، للاستثمار في احتياطياتها وفي الاستكشاف وتقدير الاحتياطي الكامل في باطن الأرض في المملكة". وتابع الوزير أن "ما يتم الآن من تحكم في الإنتاج والصادرات هي أمور قصيرة المدى ومررنا بها على مدى عشرات السنين من التذبذب في الإنتاج والصادرات، لكن الاستثمار الاستراتيجي في السعودية في قطاع البترول لا يتأثر بالمتغيرات الوقتية في السوق". وأوضح الفالح أن صادرات المملكة تنخفض نسبة وتناسبا مع سفق الإنتاج ونحن ملتزمون بهذا السقف، ونفترض أن الدول الأخرى ستكون ملتزمة بالنسب ذاتها كما تم الاتفاق عليه.

وشد الفالح على أن قطاعات "أرامكو" والهبتة الملكية للجبيل وينبع، وشركة سابك، ستكون جاهزة للدخول في شركات مع العراق سواء كان ذلك بتوفير الإمدادات من المنتجات البترولية والكيمياوية والأسمدة والمنتجات المعدنية التي تصنع في السعودية مثل الحديد والألمنيوم، وهذا على المدى القصير، وعلى المدى المتوسط والبعيد الدخول في استثمارات مباشرة كبرى في السوق الواعدة في العراق بشراكة سواء مع شركات مملوكة للحكومة العراقية أو شركات العمل في العراق، ويمكن للشركات السعودية أن تسهم في تخفيف مخاطر الاستثمار والرفع من جدوى هذه الاستثمارات.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق على فتح مكاتب لعدة شركات سعودية في أقرب وقت في العراق، لتلصص الفرص الاستثمارية. وعن تأخير خفض الإنتاج السعودي للنفط في عملائها، قال الفالح "إن هناك فاتمسا في المخزون وبدأ ينفخض تدريجيا وأعتقد أن عملاء شركة أرامكو في الأسواق كافة لديهم الفرص في تويض أي نقص بإمدادات "أرامكو" لهم، عن طريق السحب من المخزونات القريبة من الأسواق بشكل عام"، موضحا أنه لا توجد الآن شركة في مجال التكرير تحتاج إلى بترول غير قادرة على الحصول، إما من المنتجين مباشرة أو عن طريق السحب من المخزون.

من الشركات السعودية في السوق العراقية ومشاركة القطاع الخاص السعودي والشركات السعودية في معارض تجارية للترويج والحصول على عقود شراء في السوق العراقية، ويلى ذلك تقييم الفرص الاستثمارية وهناك مشاريع عديدة طرحت كمشاريع جديدة وبعض المصانع القائمة لتملكها وإعادة طرحها". وحول حجم الاستثمارات المتوقعة، أوضح الفالح أنها في الوقت الحالي محدودة جدا، وما طمخ إليه خلال سنوات أن يصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، فمشاريع البتروكيمياويات فقط إذا تمت، فكلنا يعلم أنها لا تقاس بمئات الملايين بل بمليارات، وإذا كانت هناك مشاريع للغاز مثل ما تقوم به "أرامكو" في المملكة، أيضا هذه مشاريع جارية، وكذلك شركة معادن قد تتاح لها فرص استغلال الفوسفات وهو امتداد لاحتياطيات الفوسفات في المملكة، وهذه ستكون مشاريع كبرى، وهناك أيضا احتياطيات معادن كبيرة في العراق لم تقييم ولم تستكشف ولم تحول إلى مشاريع، وأيضا الأراضي الزراعية، فالعراق أرض خصبة وهناك موارد مائية سواء من خلال الأنهار أو المياه الجوفية التي لم تستغل في العراق.

وذكر الوزير الفالح أن نقل التجربة السعودية

بغداد - متابعة

وأضاف في حديث مع صحيفة «الإقتصادية» السعودية عقب مؤتمر صحفي مع نظيره العراقي جبار العبيبي "أوقع أن أكثر الشركات السعودية التي ستكون لها فرص في السوق العراقية ساك ومعادن والشركات الزراعية الكبرى في السعودية، كذلك "أرامكو" قد تكون لها فرص في مجال جميع الغاز، وتحويله إلى منتجات بتروكيمياوية، لكن هذه بحاجة إلى بحث، أيضا شركات الخدمات البترولية وشركات الحفر وشركات مسح السيزمي، ستكون منافسة في العراق، كذلك الشركات العريقة جدا، مثل شركة طاقة التي توفر خدمات متقدمة وراقية جدا، وبأسعار تنافسية ليس فقط لـ "أرامكو" بل لدول الخليج الأخرى". وعن فتح مكاتب للشركات السعودية في العراق، أوضح الفالح، أن الخطوة الأولى هي أن يصل المنتج السعودي والصادرات السعودية إلى القطاعات الاستهلاكية المختلفة بصورة مباشرة وسريعة.

وأضاف "الآن للأسف المنتجات السعودية المطلوبة والمرغوبة في العراق تمر عن طريق دول أخرى، وتصدر عن طريق هذه الدول، وهناك هامش مناولة وهامش ربح إضافي للتجار من الدول الأخرى، وهذا يفقد بعض التنافسية ويضعف حصة الصادرات السعودية في الأسواق العراقية وفي الوقت نفسه يرم المستهلك العراقي والشركات العراقية التي تحتاج إلى المنتجات السعودية عالية الجودة من الحصول عليها بكميات وأسعار منافسة". وأشار الفالح إلى أن الخطوة الأولى للتعاون الاقتصادي بين البلدين هي حصول السوق العراقية والمستهلك العراقي على ما يحتاج إليه من بضائع ومنتجات سعودية بأسرع وقت وأقل تكلفة، وقال الفالح "اتفقنا على خطوات تنفيذية للتجسس بذلك عن طريق فتح المنافذ وتسهييلات من الطرفين للجسارك والتمويل وغير ذلك، وسيتبع ذلك فتح مكاتب لكثير

## قال المهندس خالد الفالح؛

## وزير الطاقة والصناعة

## والثروة المعدنية في

## السعودية، "إن شركات

## مثل أرامكو ومعادن

## وسابك وشركات الخدمات

## البترولية وشركات الحفر

## وشركات مسح السيزمي

## والشركات الزراعية الكبرى

## والعديد من الشركات

## السعودية، تنتظرها فرص

## استثمارية في السوق

## العراقية".

## النقد الدولي: مخاطر الأزمة الاقتصادية ما تزال مرتفعة في العراق

اعداد - فادية حكمت

توقع صندوق النقد الدولي أن يظل النشاط الاقتصادي للعراق خلال العام الحالي صامتا بسبب انكماش إنتاج النفط بنسبة ١٠,٥٪ بسبب اتفاق أوبك على خفض إنتاج النفط واستعادة متوازعة للقطاع غير النفطي.

وأضاف الصندوق في تقرير له، أن "أفاق النمو على المدى المتوسط للاقتصاد العراقي إيجابية، وسيعود النمو إلى الزيادة المعتدلة المتوقعة في إنتاج النفط والانتعاش في النمو غير النفطي الذي يدعمه التحسن المتوقع في الأمن وتنفيذ الإصلاح الهيكلي". وتابع: "المخاطر لا تزال مرتفعة جدا، ولكن تنشأ أساسا عن تقلب الأمن والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات، ويواجه العراق صدمة مزوجة ناجمة عن الصراع مع داعش والهبوط في أسعار النفط".

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١٪ بنهاية عام ٢٠١٦، بسبب زيادة إنتاج النفط بنسبة ٢٥٪، والتي لم تتأخر كثيرا بالصراع مع داعش. وأضاف الصندوق، أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى تراجع احتياطيات العراق الدولية من ٥٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٤٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ وتتواصل الضغوط المالية، حيث ارتفع العجز الحكومي من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ١٤٪ في عام ٢٠١٦ على الرغم من استمرار ضبط الأوضاع المالية العامة، بسبب ضعف أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الإنساني والأمني".

وأشار الصندوق إلى أن السلطات حافظت بشكل مناسب على ربط سعر الصرف، وأدى تبسيط متطلبات التوثيق التي نفذها البنك المركزي العراقي إلى انخفاض في انتشار السوق الموازية إلى ٦٪ في يونيو ٢٠١٧. وأكد "دعم العراق من خلال ترتيب احتياطي مدته ثلاث سنوات بقيمة ٣,٨٣١ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٥,٣٨٠ مليار دولار). أي ما يعادل ٢٣٠٪ من الحصة". وتوقع صندوق النقد الدولي محدودية في نمو الاقتصاد الوطني للعام الجاري، لأسباب

المملوكة للدولة والمصارف الخاصة بشكل كبير في عام ٢٠١٦".

ولفت البيان الانتباه إلى وجود حاجة لمزيد من الإصلاحات لخلق حيز مالي للنمو الشامل، وتعزيز بيئة الأعمال، والحد من الفساد، وإصلاح القطاع المصرفي لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص، والتنوع في الاقتصاد.

وبدأت السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي مناقشات بشأن المراجعة الثانية لاتفاق الاستعداد الائتماني. واستمرت هذه المناقشات خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العاصمة الأردنية عمان. خلال المدة من ٥ إلى ١٧ مارس/ آذار الجاري، حول المادة الرابعة لعام ٢٠١٧، والمراجعة الثانية لاتفاق الاستعداد الائتماني مع العراق. ويهدف اتفاق الاستعداد الائتماني، إلى تصحيح ميزان المالية العامة وتوازن المركز الخارجي، وتحسين الإدارة المالية العامة، مع حماية الإنفاق الاجتماعي، وأكد الصندوق، أن العراق تضرر بسبب الصراع مع تنظيم داعش، الأراهبي والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، وقد استجابت الحكومة للأزمة المالية العامة، وأزمة ميزان المدفوعات، بتصحيح مالي كبير، ولكنه ضروري، مدعوما بمساعدة مالية من المجتمع الدولي.

وقال كرستيان جوز رئيس بعثة الصندوق للعراق، إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط تسبب بانخفاض إجمالي الاحتياطيات الدولية للعراق من ٥٣,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٥ إلى مستوى ما يزال فريحا، مقداره ٤٦,٥ مليار دولار أمريكي، في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦. وأضاف أن مجموع الدين العام ارتفع من ٣٢٪ إلى ٦٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في المدة ٢٠١٤-٢٠١٦، "وتباطأ نمو الائتمان وارتفعت القروض المتعثرة لدى المصارف

وأشار الفالح إلى أن "أفاق النمو على المدى المتوسط للاقتصاد العراقي إيجابية، وسيعود النمو إلى الزيادة المعتدلة المتوقعة في إنتاج النفط والانتعاش في النمو غير النفطي الذي يدعمه التحسن المتوقع في الأمن وتنفيذ الإصلاح الهيكلي". وتابع: "المخاطر لا تزال مرتفعة جدا، ولكن تنشأ أساسا عن تقلب الأمن والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات، ويواجه العراق صدمة مزوجة ناجمة عن الصراع مع داعش والهبوط في أسعار النفط".

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١٪ بنهاية عام ٢٠١٦، بسبب زيادة إنتاج النفط بنسبة ٢٥٪، والتي لم تتأخر كثيرا بالصراع مع داعش. وأضاف الصندوق، أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى تراجع احتياطيات العراق الدولية من ٥٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٤٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ وتتواصل الضغوط المالية، حيث ارتفع العجز الحكومي من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ١٤٪ في عام ٢٠١٦ على الرغم من استمرار ضبط الأوضاع المالية العامة، بسبب ضعف أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الإنساني والأمني".

وأشار الصندوق إلى أن السلطات حافظت بشكل مناسب على ربط سعر الصرف، وأدى تبسيط متطلبات التوثيق التي نفذها البنك المركزي العراقي إلى انخفاض في انتشار السوق الموازية إلى ٦٪ في يونيو ٢٠١٧. وأكد "دعم العراق من خلال ترتيب احتياطي مدته ثلاث سنوات بقيمة ٣,٨٣١ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (٥,٣٨٠ مليار دولار). أي ما يعادل ٢٣٠٪ من الحصة". وتوقع صندوق النقد الدولي محدودية في نمو الاقتصاد الوطني للعام الجاري، لأسباب

وأشار الفالح إلى أن "أفاق النمو على المدى المتوسط للاقتصاد العراقي إيجابية، وسيعود النمو إلى الزيادة المعتدلة المتوقعة في إنتاج النفط والانتعاش في النمو غير النفطي الذي يدعمه التحسن المتوقع في الأمن وتنفيذ الإصلاح الهيكلي". وتابع: "المخاطر لا تزال مرتفعة جدا، ولكن تنشأ أساسا عن تقلب الأمن والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات، ويواجه العراق صدمة مزوجة ناجمة عن الصراع مع داعش والهبوط في أسعار النفط".

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١٪ بنهاية عام ٢٠١٦، بسبب زيادة إنتاج النفط بنسبة ٢٥٪، والتي لم تتأخر كثيرا بالصراع مع داعش. وأضاف الصندوق، أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى تراجع احتياطيات العراق الدولية من ٥٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٤٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ وتتواصل الضغوط المالية، حيث ارتفع العجز الحكومي من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ١٤٪ في عام ٢٠١٦ على الرغم من استمرار ضبط الأوضاع المالية العامة، بسبب ضعف أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الإنساني والأمني".

وأشار الصندوق إلى أن "أفاق النمو على المدى المتوسط للاقتصاد العراقي إيجابية، وسيعود النمو إلى الزيادة المعتدلة المتوقعة في إنتاج النفط والانتعاش في النمو غير النفطي الذي يدعمه التحسن المتوقع في الأمن وتنفيذ الإصلاح الهيكلي". وتابع: "المخاطر لا تزال مرتفعة جدا، ولكن تنشأ أساسا عن تقلب الأمن والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات، ويواجه العراق صدمة مزوجة ناجمة عن الصراع مع داعش والهبوط في أسعار النفط".

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١٪ بنهاية عام ٢٠١٦، بسبب زيادة إنتاج النفط بنسبة ٢٥٪، والتي لم تتأخر كثيرا بالصراع مع داعش. وأضاف الصندوق، أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى تراجع احتياطيات العراق الدولية من ٥٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٤٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ وتتواصل الضغوط المالية، حيث ارتفع العجز الحكومي من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ١٤٪ في عام ٢٠١٦ على الرغم من استمرار ضبط الأوضاع المالية العامة، بسبب ضعف أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الإنساني والأمني".

وأشار الفالح إلى أن "أفاق النمو على المدى المتوسط للاقتصاد العراقي إيجابية، وسيعود النمو إلى الزيادة المعتدلة المتوقعة في إنتاج النفط والانتعاش في النمو غير النفطي الذي يدعمه التحسن المتوقع في الأمن وتنفيذ الإصلاح الهيكلي". وتابع: "المخاطر لا تزال مرتفعة جدا، ولكن تنشأ أساسا عن تقلب الأمن والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات، ويواجه العراق صدمة مزوجة ناجمة عن الصراع مع داعش والهبوط في أسعار النفط".

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١٪ بنهاية عام ٢٠١٦، بسبب زيادة إنتاج النفط بنسبة ٢٥٪، والتي لم تتأخر كثيرا بالصراع مع داعش. وأضاف الصندوق، أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى تراجع احتياطيات العراق الدولية من ٥٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٤٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ وتتواصل الضغوط المالية، حيث ارتفع العجز الحكومي من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ١٤٪ في عام ٢٠١٦ على الرغم من استمرار ضبط الأوضاع المالية العامة، بسبب ضعف أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الإنساني والأمني".

وأشار الصندوق إلى أن "أفاق النمو على المدى المتوسط للاقتصاد العراقي إيجابية، وسيعود النمو إلى الزيادة المعتدلة المتوقعة في إنتاج النفط والانتعاش في النمو غير النفطي الذي يدعمه التحسن المتوقع في الأمن وتنفيذ الإصلاح الهيكلي". وتابع: "المخاطر لا تزال مرتفعة جدا، ولكن تنشأ أساسا عن تقلب الأمن والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات، ويواجه العراق صدمة مزوجة ناجمة عن الصراع مع داعش والهبوط في أسعار النفط".

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١٪ بنهاية عام ٢٠١٦، بسبب زيادة إنتاج النفط بنسبة ٢٥٪، والتي لم تتأخر كثيرا بالصراع مع داعش. وأضاف الصندوق، أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى تراجع احتياطيات العراق الدولية من ٥٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٤٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ وتتواصل الضغوط المالية، حيث ارتفع العجز الحكومي من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ١٤٪ في عام ٢٠١٦ على الرغم من استمرار ضبط الأوضاع المالية العامة، بسبب ضعف أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الإنساني والأمني".

وأشار الصندوق إلى أن "أفاق النمو على المدى المتوسط للاقتصاد العراقي إيجابية، وسيعود النمو إلى الزيادة المعتدلة المتوقعة في إنتاج النفط والانتعاش في النمو غير النفطي الذي يدعمه التحسن المتوقع في الأمن وتنفيذ الإصلاح الهيكلي". وتابع: "المخاطر لا تزال مرتفعة جدا، ولكن تنشأ أساسا عن تقلب الأمن والتوترات السياسية وضعف تنفيذ السياسات، ويواجه العراق صدمة مزوجة ناجمة عن الصراع مع داعش والهبوط في أسعار النفط".

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١٪ بنهاية عام ٢٠١٦، بسبب زيادة إنتاج النفط بنسبة ٢٥٪، والتي لم تتأخر كثيرا بالصراع مع داعش. وأضاف الصندوق، أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى تراجع احتياطيات العراق الدولية من ٥٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٤٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦ وتتواصل الضغوط المالية، حيث ارتفع العجز الحكومي من ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ١٤٪ في عام ٢٠١٦ على الرغم من استمرار ضبط الأوضاع المالية العامة، بسبب ضعف أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الإنساني والأمني".

## المواد الغذائية

رز كيلو غرام	2250
حمص كيلو غرام	1250
فاصولياء يابسة كيلو غرام	1000
ولياء كيلو غرام	2000
عدس كيلو غرام	1500
سكر كيلو غرام	1500
معجون طماطه 830غرام	2000
شاي ليبتون 450 غرام	2000
شاي حصه كيلو غرام	1500
زيت مستودلتر واحد	1250
طبقه بيض مستورد	3500

## المواد الإنشائية

حديد تسليح مستورد لكافة القياسات	طن	470000
حديد تسليح مستورد قياس 12 ملم	طن	450000
حديد تسليح مستورد قياس 16 ملم تركبي	طن	440000
حديد تسليح مستورد قياس 16 ملم اوكراني	طن	470000
حديد زاوية مستورد قياس دون 50 ملم	طن	510000
حديد زاوية عراقي قياس كافة القياسات	طن	250000
حديد راسطه كافة القياسات مستورد	طن	500000
حديد ساقية عراقي	طن	500000
سيت حمام ابيض موديل انتيك /تركي	سيت	157000
سيت حمام ملون موديل انتيك /تركي	سيت	160000
سيت حمام مشجر موديل انتيك /تركي	سيت	170000
ابواب جاهزه داخليه	عدد	70000
ابواب جاهزه خارجيه مختلفه المناشئ	عدد	150000
طخم حمام اردني / موديل سان ريمو	طخم	25000
طخم حمام اردني / ابيض وملون ايكو	طخم	210000
طخم حمام تركبي (نارين ) بدون بانينو	طخم	250000
طخم خلاطات كامل موديل لونا	طخم	50000
خلاطات مغسله جيسري لبناني	طخم	15000
خلاط سنك لبناني	طخم	11500
خلاط بانينو عمودي لبناني	طخم	20000
سيراميك ارضيات زنوبيا	م 2	4300

## حركة الطائرات

الرحلة	IA966	TK1202	RJ810	IA948	FZ211	ABY368	Z4100	IA152	QR458	IA124	IA244	IA102	IF762	IRA3427	IA124	IA918
المدينة	سليمانية	اسطنبول	عمان	اربيل	دبي	الشارقه	اربيل	البحرين-نجف	دوحه	دبي	ستوكهولم	القاهرة	طهران	باكو	دبي	سليمانية
وقت القدوم	12:00	09:00	11:00	11:00	09:15	15:50	14:00	09:30	15:10	9:00	09:00	00:10	13:00	13:30	09:00	12:00
وقت المغادرة	15:00	10:30	12:30	11:15	09:50	16:30	15:00	10:00	16:10	10:00	11:00	15:30	15:45	17:00	10:00	15:00

0,2

ارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0,2 بالمئة إلى 1287.91 دولارا للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 1803 بتوقيت جرينتش، ويتجه المعدن النفيس صوب تحقيق أكبر مكسب أسبوعي منذ منتصف أبريل نيسان. وفي وقت سابق من الجلسة سجل الذهب أعلى مستوياته منذ السابع من يونيو حزيران عند 1291.86 دولارا للأوقية. وزاد الذهب في تسوية العقود الأميركية الأجلة 0,3 في المئة إلى 1294 دولارا للأوقية.

0,07

أغلقت الأسهم الأميركية على ارتفاع منهيبة خسائر استمرت على مدار ثلاثة أيام مع مراهنه المستثمرين على خفض أسعار الفائدة الأميركية لكن تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية قلص المكاسب. واستنادا إلى أحدث البيانات المتوافرة ارتفع المؤشر داو جونز الصناعي 14.31 نقطة، أو ما يعادل 0.07 بالمئة، إلى 21858.32 نقطة.

1,1

منيت الأسهم الأوروبية بخسائر للجلسة الثالثة على التوالي يوم الجمعة بفعل موجة بيع لأسهم في قطاع الموارد الأساسية ذي الثقل لتسجل أسوأ أداء أسبوعي خلال العام الحالي في ظل زيادة التوترات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وزادت التقلبات في الوقت الذي هبط فيه المؤشر ستوكس 600 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 1.1 بالمئة لتصل الخسائر الأسبوعية إلى 2.8 بالمئة في أسوأ أسبوع منذ أوائل نوفمبر تشرين الثاني 2016.

IA918	IA124	IRA3427	IF762	IA102	IA244	IA124	QR458	IA152	Z4100	ABY368	FZ211	IA948	RJ810	TK1202	IA966	الرحلة
سليمانية	دبي	باكو	طهران	القاهرة	ستوكهولم	دبي	دوحه	البحرين-نجف	اربيل	الشارقه	دبي	اربيل	عمان	اسطنبول	سليمانية	المدينة
12:00	09:00	13:30	13:00	00:10	09:00	9:00	15:10	09:30	14:00	15:50	09:15	11:00	11:00	09:00	12:00	وقت القدوم
15:00	10:00	17:00	15:45	15:30	11:00	10:00	16:10	10:00	15:00	16:30	09:50	11:15	12:30	10:30	15:00	وقت المغادرة